

PROVISIONAL

A/47/PV.1
21 September 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الأولى

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة العربية السعودية)

السيد الشهابي

الرئيس المؤقت :

(بلغاريا)

السيد غانيف

ثم :

(الرئيس)

- افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد المملكة العربية السعودية ، للدورة السابعة والأربعين
- الوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل
- جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
- وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين
- (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
- انتخاب الرئيس
- خطاب السيد ستويان غانيف ، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد المملكة العربية السعودية ، للدورة السابعة والأربعين

الرئيس المؤقت : أعلن افتتاح الدورة العادية السابعة والأربعين للجمعية العامة .

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقتالوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل .

الرئيس المؤقت : قبل أن أدعو حضرات الممثلين الى الوقوف دقيقة صمت للصلاة

أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي ، اقترح ونحن نفعل ذلك أن نحتفل أيضا باليوم الدولي للسلام ، في ثالث ثلاثاء من أيلول/سبتمبر ، على النحو الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، ليكرس للاحتفال بالمثل العليا للسلام داخل جميع الأمم والشعوب وفيما بينها على حد سواء ، ولتعزير تلك المثل .

وقد أنيطت بنا اليوم مسؤولية القيام بمجموعة فريدة من المهام الحيوية . وليس هناك أي منظمة في العالم معنية مباشرة وعلى نطاق واسع بالسعي لتحقيق السلم كما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة . فهناك كثير من التحديات في وجه السلم بادية للعيان بالفعل ؛ وقد يثور غيرها في الأشهر القادمة . فلنشارك جميعا في التزام مشترك للتغلب على هذه التحديات ، والسعي الى تحقيق الحلول المشتركة التي ستساهم في بناء عالم سلمي .

والآن أدعو حضرات الممثلين الى الوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل .

وقف أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل .

البند ١١٢ من جدول الأعمال المؤقتجدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (A/47/442)

الرئيس المؤقت : قبل أن تنتقل الى البند التالي على جدول أعمالنا أود ، جريا على الممارسة المتبعة ، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/47/442 التي عممت بعد ظهر اليوم في قاعة الجمعية العامة . وهي تتضمن رسالة وجهها الى الأمين العام يحيط فيها الجمعية علما بأن هناك ١٢ دولة من الدول الأعضاء متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة في إطار أحكام المادة ١٩ من الميثاق .

وأود أن أذكر الوفود بأن المادة ١٩ من الميثاق تنص على أنه ، "لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات ؟ تقرر ذلك .

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقتوثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض (المادة ٢٨)

الرئيس المؤقت : تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن الجمعية العامة تعين في بداية كل دورة ، بناء على اقتراح الرئيس ، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء . في هذه المرحلة اقترح تعيين ثمانية أعضاء في لجنة وثائق التفويض للدورة السابعة والأربعين من الدول الأعضاء التالية : الاتحاد الروسي ، الأرجنتين ، بربادوس ، بروندي ، الصين ، كينيا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة . هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عينت أعضاء في لجنة وثائق التفويض ؟ تقرر ذلك .

الرئيس المؤقت : سيعين العضو التاسع في وقت لاحق .

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيس المؤقت : والآن أدعو أعضاء الجمعية العامة الى الشروع في انتخاب رئيس

الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

وأود أن أشير وفقا للفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٣ الى أن رئيس الجمعية العامة في الدورة السابعة والأربعين ينبغي أن ينتخب من إحدى الدول الأوروبية الشرقية .

وفي هذا الصدد ، أحاطني رئيس مجموعة الدول الأوروبية الشرقية علما بأن المجموعة قد وافقت على ترشيح سعادة السيد ستويان غانيف من بلغاريا لرئاسة الجمعية العامة .

مع مراعاة أحكام الفقرة ١٦ من المرفق السادس للنظام الداخلي فإنني بالتالي أعلن انتخاب

سعادة السيد ستويان غانيف من بلغاريا رئيسا للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة بالإجماع .

وأود هنا أن أعرب عن خالص التهاني والتمنيات لسعادة السيد ستويان غانيف ، وأدعوه الى

تولي الرئاسة .

وأرجو من رئيس المراسم مرافقة الرئيس الى المنصة .

تولى السيد غانيف الرئاسة .

خطاب السيد ستويان غانيف ، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن امتناني لكل الوفود

لانتخابها إياي رئيسا للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة . وأود بصفة خاصة أن أشكر أعضاء

مجموعة دول أوروبا الشرقية على تأييدهم لترشيحي وتقديمهم له . هذا شرف عظيم لي ولبلغاريا ،

البلد الذي رفض الشيوعية بشكل قاطع ويعتق ، على نحو مؤلم ولكن لا رجعة فيه ، القيم والمبادئ

الأساسية للديمقراطية واقتصاد السوق .

وأود ، بوصفي وزيراً لخارجية أول حكومة غير شيوعية لجمهورية بلغاريا ، أن أؤكد على مغزى حقيقة أن بلادي هي إحدى جزر الاستقرار في منطقة البلقان المضطربة ، وأنها قد وجدت حلاً متحضراً للمشاكل العرقية ، التي أثارت في البلدان المجاورة صراعات خطيرة تترتب عليها آثار دولية خطيرة .

وأود ، بالنيابة عن كل الوفود ، أن أتقدم بشكرنا الخالص إلى السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية على سجله الممتاز في رئاسته بمهارة لدورة الجمعية العامة السادسة والأربعين . وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لأمين عام الأمم المتحدة ، السيد بطرس غالي ، على جهوده الشخصية القوية وعلى جهود الأمانة العامة في تعزيز دور الأمم المتحدة وهي تواجه التحديات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة .

لقد ازداد ، خلال العام الماضي ، مجموع أعضاء الأمم المتحدة ازدياداً كبيراً ، وتلك حقيقة ستسهم بشكل أكبر في تعزيز الطابع العالمي للمنظمة .

لقد أثبتت السنوات الـ ٤٧ من وجود الأمم المتحدة دورها الحاسم في صيانة السلم والأمن ، وتطوير العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز الظروف المؤاتية للتعاون بين دولها الأعضاء . وخلال السنوات الأخيرة ، شهدنا تحولات تاريخية فريدة في مختلف أجزاء العالم ، تشير بجلاء إلى الاتجاه المشترك صوب تعزيز الديمقراطية والحرية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان . لقد خلق التغلب على المواجهة بين الشرق والغرب والقضاء على التناحر الأيديولوجي ظروفاً أفضل للعمل المشترك على المستويات الإقليمية والعالمية .

ويواجه المجتمع الدولي ، مع هذه التغيرات الإيجابية ، تحديات خطيرة ومشاكل عسيرة من المحتمل أن تهدد السلم والأمن العالميين . ولا يزال ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يعانون من آفات الحرب . وأن التقدم نحو التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية التي طال أمدها لم يحرر بعد

الإنسانية من إرهاب الصراع المسلح . إن الركود الاقتصادي والتوترات الاجتماعية والقومية والتعصب العرقي والديني ، والعداوات العرقية ، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تزال تهدد الاستقرار الوطني والدولي .

إن إراقة الدماء المستمرة في يوغوسلافيا السابقة ، وهي الإراقة التي تفذيها التناحرات القومية والعرقية ، تتسبب يوميا في خسائر فادحة من أرواح الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال ، وتسبب تدميرا ضخما للبنية الأساسية المحلية . ويفزعنا كثيرا الانتهاك الخطير والمتكرر لحقوق الإنسان . وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دورا أساسيا في عملية تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع ؛ ومن الطبيعي أن نتوقع من الدورة الحالية للجمعية العامة أن تطور وتحدد أكثر الوسائل صلاحية لزيادة اشراك الأمم المتحدة في حل هذا الموضوع الحيوي . وإن التنسيق بين عمليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة والجهود الإقليمية الأخرى عامل هام لضمان تحقيق نتائج إيجابية .

يفرض المناخ السياسي العالمي المتغير على الأمم المتحدة متطلبات جديدة ، حتى تستخدم إمكانية ميثاقها بأكبر قدر ممكن من الفعالية .

وستظل معالجة الصراعات الإقليمية ذات أولوية عالية على جدول أعمال الأمم المتحدة . وإن أعمال ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وكذلك الجهود القوية للأمين العام ، تضع أسس العمل الفعال في ميدان الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم وصيانة السلم وبناء السلم فيما بعد حل الصراعات .

إن تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277) ، إسهام قيم في أعمال الأمم المتحدة ، ويوفر أساسا مفاهيميا هاما لاستراتيجية شاملة . وأتوقع أن تتناول الدول الأعضاء ، خلال المناقشة العامة ، المفاهيم والتوصيات المطروحة في هذا التقرير بغية اعتماد تدابير متابعة سليمة من شأنها أن تساعد في وضع معايير جديدة للأداء الفعال للأمم المتحدة .

وبصفتي رئيسا للجمعية العامة ، فأنا على استعداد لتيسير الحوار حول أفكار جديدة واقتراحات محددة للدفع مقدما بإصلاح الأمم المتحدة . ومن الواقعي أن نعتقد أن المرحلة الراهنة لتجديد الأمم المتحدة ستتم بحلول عام ١٩٩٥ .

إن الاقتصاد العالمي يمر الآن بصعوبات شديدة . ولهذا ، فإن الأمم المتحدة ، بصفتها محفلا لمناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولاتخاذ الاجراءات بشأنها ، يجب أن تتحمل مسؤوليات أكبر . ويجب إنقاذ سكان البلدان الأقل نموا من الجوع والامية ، ويجب ضمان توفير الرعاية الصحية الأساسية لهم .

والتعاون الاقتصادي والاجتماعي ، الذي ييسر للبلدان النامية ولتلك التي في طريقها الى النمو ، الاندماج التام في الاقتصاد العالمي ، لا يزال احدى المهام الأساسية للأمم المتحدة . ويجب منح الأهمية القصوى لتوفير الاستقرار للاقتصاد العالمي وتحرير النظم التجارية والمالية العالمية . ويجب على مؤتمر القمة المقترح المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ أن يزيذا الوعي بالقضايا الهامة وأن يسهما في التوصل الى توافق في الرأي حول معالجتها على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية .

ويزداد وعي كل الدول الأعضاء بالحاجة الى التعاون بشأن قضايا حماية البيئة . وقد أسفر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عن نتائج مشجعة . وقد آن الأوان لتنفيذ القرارات المتخذة . ونظرا لأهميتها الشديدة ، فمن الممكن أن تتولى الجمعية العامة مباشرة اتخاذ التدابير الملائمة لمتابعتها .

إن التحولات التاريخية في العلاقات الاستراتيجية تسفر عن نتائج ضخمة في المفاهيم والمذاهب القائمة للسلم والأمن . وهذا العام ، ١٩٩٢ ، هو عام الانتهاء من المفاوضات حول مشروع الاتفاقية المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية . ومن الواقعي أن نتوقع أن تؤيد الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع الاتفاقية الذي أعده مؤتمر نزع السلاح وان تهئ محفلا للتوقيع على مشروع الاتفاقية ، بغية دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر .

ولما كانت الدول الرائدة الحائزة للأسلحة النووية تحرز تقدما لم يسبق له مثيل في تخفيض ترساناتها النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية تخفيضا كبيرا ، فإن الجهود المشتركة لضمان عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ولتطبيق الرقابة المتفق عليها على تصدير السلع والتكنولوجيات الحساسة لا تزال لها أهميتها الفائقة بالنسبة للاستقرار الدولي . والاشتراك العالمي في سجل الأسلحة التقليدية الذي أنشئ يمكن أن يساعد الأمم المتحدة في رصد النقل الدولي للأسلحة وكذلك المقتنيات والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني والسياسات ذات الصلة .

وينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار ، بشكل متزايد ، العوامل غير العسكرية للأمن التي يمكنها بنفس القدر أن تولد التوترات والحروب . ومشاكل نمو السكان وأعباء الدين الساحقة واستمرار الحواجز التجارية والاتجار غير المشروع في المخدرات تتطلب من الأمم المتحدة أن توليها الاهتمام المستمر والأولوية العليا في الجهود التي تبذلها .

وفي العصر الجديد للتعاون ، تحظى قضايا حقوق الإنسان بأهمية عالمية أكبر . وسيهيئ المؤتمر العالمي الأول لحقوق الإنسان في العام المقبل فرصة للدول الأعضاء لاستعراض التقدم في مجال حقوق الإنسان ولوضع عناصر استراتيجية جديدة للأمم المتحدة . وسيلعب دورا حاسما في تعزيز المعايير السامية في هذا المجال وفي تدعيم آليات تنفيذها .

إنني آمل أملا مخلصا في أن تساعد الروح الجديدة للتعاون في الأمم المتحدة على التوصل الى حلول وسط تأخذ في اعتبارها المصالح الأساسية للأطراف المعنية . إن التعاون وتوافق الآراء والعمل الفعال لضمان السلم والأمن والرفاهة يجب أن تكون ضمن العناصر الأساسية التي تميز النهج الذي ينبغي لنا أن نتبعه في عملنا المشترك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

وأود أن أؤكد للأعضاء نيتي الخالصة وعزمي على العمل باجتهد ، مع جميع الوفود ، لتحقيق أهداف الأمم المتحدة .

وأشكر الأعضاء على اهتمامهم ، وأتطلع قدما الى الأيام المقبلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥